منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري

أسرى الحرب في اليمن..

بين جحيم السجـــون
وتعثر صفقات التبادل الأممية

منتدى مجال

سياسي - اجتماعي - استشاري

أسرى الحرب في اليمن..
بين جحيم السجون وتعثر صفقات التبادل الأممية

ورقة مقدمة من منتدى مجال

فبراير 2022م

مقـــدمة:

خلف القضبان وبين الجدران المظلمة يقبع آلاف اليمنيين الأسرى بانتظار بارقة أمل تخرجهم من طي النسيان وتعيدهم إلى الحياة، واقع مأساوي يعيشه الأسرى، وقصص إنسانية تبعث على الأسى، ترويها تفاصيل ما يتعرضون له من معاملة لا إنسانية وألوان من العذاب واحتجاز في أماكن لا تليق بكرامة الإنسان.. فلكل واحد منهم حكاية مؤلمة يصعب على من يحمل في قلبه ذرة من الإنسانية أن يتجاوزها أو يسكت عنها.

يدرك غالبية الأسرى أن التّحالف وأتباعه هم آخر من يمكن أن يهتم لوضعهم أو يسعى لإنهاء معاناتهم وفك أسرهم، بل سعى جاهدًا للخلاص منهم وتصفيتهم داخل سجونهم، من خلال ما يقوم به بين الحين والآخر من استهداف لأماكن احتجاز الأسرى وفي مقدمتهم أولئك الذين قاتلوا في صفوفه قبل أن يتعرضوا للأسر.

أما بالنسبة للأمم المتحدة التي من المفترض أنها المعنية بإخراجهم مما هم فيه، والمسؤولة عن تحريك ملف الأسرى وحث مختلف أطراف الصراع على الإفراج الكامل وغير المشروط عن جميع الأسرى والمعتقلين؛ فقد أثبت الواقع أنها تقف في صف التحالف وتدور في فلكه.

وبالتالي فإن الأمل الوحيد المتبقي أمام هؤلاء الأسرى مرتبط بشكل أساسي بأي تحرك من قبل السلطات في صنعاء، كونها الطرف اليمني الذي ظل يطالب بالإفراج عن كافة الأسرى واعتبار أن هذا الملف إنساني بحت ولا يجوز ربطه بالملفات السياسية والعسكرية.

ويبدو أن العام 2022م سيكون أكثر مأساوية على الأسرى من أعوام الحرب السابقة في اليمن، في ظل انهيار المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة، فصفقة التبادل الوحيدة التي تمّت برعاية أممية استغرقت عامين لإنجازها، ولا بوادر لمفاوضات جديدة لتنفيذ صفقات تبادل لإطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين.

يسلط «منتدى مجال» الضوء في هذه الورقة الضوء على ملف الأسرى ومعاناتهم

والعوائق التي تحول دون إبرام صفقات التبادل، ومسار المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومستجدات هذا الملف الإنساني على المستوى المحلي والأممي؛ بهدف الخروج بتوصيات تساعد على التغلب على الإشكاليات القائمة بما يسهم في إطلاق سراح آلاف الأسرى الذين فقدوا الأمل في أي جهود أممية تخلصهم من مأساتهم التي طالت وأصبحوا في دائرة النسيان ولا بواكي عليهم.

الحماية القانونية الدولية للأسرى:

يعرف القانون الدولي أسير الحرب أو سجين الحرب، سواء كان مقاتلاً أو غير مقاتل، بأنه شخص تم احتجازه من قبل قوى معادية له خلال أو بعد النزاع المسلح مباشرة. ويحظر القانون الدولي الإنساني التعذيب وغيره من أشكال المعاملة السيئة في جميع الأوقات، ويقضي بمعاملة المحتجزين وفقاً لأحكام ومبادئ القانون الدولي الإنساني وغيره من المعايير الدولية.

وتتيح اتفاقيات جنيف طائفة واسعة من أنماط الحماية لأسرى الحرب فيما يتعلق بالمعاملة غير الإنسانية والمهينة، وتوضح الاتفاقيات حقوقهم وتضع قواعد مفصلة تحكم معاملتهم والإفراج المحتمل عنهم.

وتشير المادة 13من اتفاقية جنيف إلى وجوب معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية في جميع الأوقات. ويحظر أن يصدر عن الدولة الحاجزة أي فعل أو إهمال غير مشروع يسبب موت أسير في عهدتها، ويعتبر ذلك انتهاكا جسيمًا لهذه الاتفاقية[1].

ثمّة قواعد محدّدة تكفل حماية أسرى الحرب وُصفت بتفاصيلها لأول مرة في اتفاقية جنيف لعام 1929، ثم نُقحت في نص اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949، على إثر الدروس المستخلصة من الحرب العالمية الثانية، وفي نص البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977م[2].

ويكفل القانون الإنساني، الحماية لجميع الأشخاص الذين يقعون في يد العدو أثناء النزاع المسلح، سواء كانوا مقاتلين فيُعدّون أسرى حرب أو مدنيين، وتؤمّن لهم الحماية على هذا الأساس، كما حددت اتفاقيات جنيف، أن جميع الأشخاص الذين يقعون في يد الخصم يشملهم القانون الإنساني.

تفرض المعاهدات الدولية أن يلقى أسير الحرب معاملة إنسانية وذلك منذ القبض عليه حتى الإفراج عنه أو عودته إلى وطنه، وتحظر المعاهدات الدولية تعذيب أسرى الحرب، كما تنص على ألا يطلب من أسير الحرب إلا اسمه وتاريخ ميلاده ورقم الهوية العسكرية.

أما من المنظور القبلي فإن جميع الأعراف والأسلاف القبلية اليمنية تعتبر قتل وتعذيب الأسرى عيبًا أسودًا بحق فاعلها، كما تفرض تلك الأعراف احترام دم الأسير وعرضه.

لكن وعلى الرغم من كل ما نصّت عليه تلك المواثيق والقوانين من حقوق وحماية للأسرى، إلا أن شيئا منها لا يطبق على أرض الواقع قياسًا بما يتعرض له الأسرى اليمنيين على أيدي قوات التحالف والأطراف الموالية له منذ العام 2015م، والذي يصعب حصر عدد الانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى سواء في السجون السرية في المناطق الخاضعة لما تسمى الشرعية أم في السجون السعودية والإماراتية، أو حتى ما تعرض له الأسرى من قصف واستهداف من قبل طيران التحالف في أماكن احتجازهم في صنعاء وغيرها من المحافظات، والذي لا يوجد ما يبرره سوى أن التحالف يسعى للخلاص منهم؛ ليتسنى له عرقلة صفقات التبادل مع سلطات صنعاء.

إحصائيات وأرقام:

يعاني الأسرى أوضاعًا مأساوية على مدى سبع سنوات من الحرب، والتي تسببت بمقتل وإصابة الآلاف من اليمنيين، كما أدّت إلى واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم في العصر الحديث، وفقاً للأمم المتحدة.

وبلغة الأرقام بلغ عدد الأسرى بحسب الكشوفات المسلمة من الطرفين في مفاوضات السويد عام 2018، برعاية مكتب مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن مارتن غريفيث، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، أكثر من 15 ألف أسير ومعتقل ومختطف.

لا يوجد حاليًا إحصائية دقيقة بعدد الأسرى، خاصة وأن آخرين وقعوا في الأسر بعد هذا التاريخ، بالإضافة إلى الأسرى المخفيين في سجون الفصائل المتصارعة

في المحافظات الجنوبية وغيرها من السجون السرية وكذا المواطنين الذي يتم اختطافهم.

أصبح الأسرى مجرد حضور للأرقام على طاولة المفاوضات، وغياب لمعاناتهم وأوضاعهم المأساوية، ما يتطلب من المنظمات الإنسانية والحقوقية ووسائل الإعلام إلى إطلاق حملة دولية للتعريف بمعاناتهم ومناصرة قضاياهم وإعادتهم إلى واجهة اهتمام المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية.

جرائم وانتهاكات:

تعد قضية الأسرى أحد أهم القضايا المغيبة، ولم يتم إيجاد حلول جذرية لها إلى حد الآن، وفي ظل تجاهل الأطراف المتصارعة المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر لمعاناة الأسرى، وعدم اتخاذ خطوات جدّية لمعالجة هذا الملف الإنساني والتسريع بعمليات التبادل.

حيث يتعرض الأسرى لجرائم وتعذيب وانتهاكات لحقوقهم التي كفلتها المواثيق والقوانين الدولية، كما تعرض الكثير منهم لعمليات تصفية وإعدام في عدد من الجبهات، منها الساحل الغربي حيث تم إعدام عشرة من أسرى الجيش اليمني واللجان الشعبية، وكذا في محافظة البيضاء وغيرها من الجبهات، كما تعرضت أماكن احتجاز الأسرى للقصف من قبل طيران التحالف السعودي الإماراتي.

في 12 ديسمبر 2017م شنّ طيران التحالف سبع غارات على المبنى المخصص لأسرى الحرب التابعين للطرف الآخر في مديرية شعوب بالعاصمة صنعاء الذي يضم المئات منهم، ما أدّى إلى سقوط أكثر من 177 محتجزًا بين قتيل وجريح ومفقود.

واعتبرت اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى هذه المجزرة جريمة حرب انتهكت فيها دول العدوان كل الأعراف والقيم والقوانين الدولية والإنسانية.. مؤكدة أن هذه الجريمة جاءت بعد عدة زيارات قامت بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر وعدد من المنظمات الدولية العاملة في حقوق الإنسان إلى المبنى المخصص لهم، وتم إشعار جميع المعنيين بأن هذا المبنى مخصص لاحتجاز الأسرى، كما أن الزيارات كانت متاحة ومسموحة لجميع أهالي الأسرى المحتجزين، وكان لديهم تواصلات مع

أهاليهم ومع قيادات العدوان، والجميع على علم بمكان الاحتجاز[3].

وفي 1 سبتمبر 2019، استهدف طيران التحالف سجنًا خاصًا بالأسرى في «كلية المجتمع» بمحافظة «ذمار» الذي يضم 170 أسيراً. وقدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن أكثر من 100 شخص قتلوا في غارة شنها طيران التحالف العسكري بقيادة السعودية على السجن بذمار.

رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن فرانز راوخنشتاين أكد، أن الموقع الذي تم استهدافه كان عبارة عن مبنى فارغ تابع للكلية، ويتم استخدامه منذ فترة كمركز احتجاز، ومن المثير للاستياء أن الغارة استهدفت سجنًا، إنّ ضرب مبنى مماثل أمر مثير للصدمة ومحزن، السجناء محميون بالقانون الدولي.

وصرح راوخنشتاين، عقب زيارته لموقع الهجوم قائلاً: «إن مشهد الدمار الهائل، ومنظر الجثث المتناثرة وسط الأنقاض لهو مشهد مفجع بحق. ورد الفعل الطبيعي إزاء مشهد كهذا هو الغضب الممزوج بالأسى، إذ لا يجوز أن تُزهق أرواح الذين لا يشاركون مشاركة فعالة في القتال على هذا النحو»[4].

رئيس اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى عبد القادر المرتضى، أوضح أن نصف من كانوا في سجن الأسرى المستهدف بذمار، كانوا على وشك الخروج في صفقة تبادل أسرى بجهود محلية، وأن هؤلاء الأسرى كانوا يقاتلون في جبهات شبوة وتعز والضالع وجبهات الحدود وجبهات أخرى، معتبراً أن العدوان تعمد استهداف مبنى الأسرى في ذمار؛ لإفشال جهود لجان محلية كانت على وشك إنجاز صفقة تبادل[5].

في حين أعلنت قيادة التحالف أنها «دمرت موقعاً عسكرياً للمليشيات الحوثية بذمار»، موضحة أنه عبارة عن «مخازن للطائرات بدون طيار وصواريخ دفاع جوي»، وفقاً لقناة «العربية».

وفي 23 ديسمبر 2021م، استهداف طيران التحالف محيط سجن الأسرى في مبنى قيادة الأمن المركزي بالعاصمة صنعاء، بعدة غارات ما أدى إلى تدمير بعض مرافق السجن الذي يضم ثلاثة آلاف من أسرى العدوان، بالرغم من أن موقع السجن معروف مسبقا لدى دول العدوان وتم إبلاغها به أكثر من مرة عبر الصليب الأحمر والهيئات الأممية قبل عامين، وجاء الاستهداف بعد ساعات من زيارة اللجنة الدولية للصليب الأحمر للسجن[6].

يتعرض الأسرى لشتى أنواع التعذيب في السجون السّرية بالمحافظات الجنوبية المحتلة، حيث تشكل هذه السجون أحد أبرز الملفات السوداء المغلقة وأهم أدوات القمع والترهيب الذي تمارسه دول الاحتلال السعودي الإماراتي ضد المناهضين لممارساتها الإجرامية وسياساتها التدميرية، وفقا لتقرير المركز الإعلامي للمحافظات الجنوبية.

وأوضح التقرير أن عدد السجون السرية في المحافظات الجنوبية ارتفع من 26 سجناً سرياً أواخر العام 2019، إلى 42 سجناً بنهاية إبريل 2021م، وقدرت مصادر حقوقية أن عدد المعتقلين فيها أكثر من (2500) معتقل.

ملف الأسرى في مسار المفاوضات:

يعد ملف الأسرى من الملفات الإنسانية التي ينبغي أن لا تخضع لأي مماطلة أو حسابات سياسية، بل تتطلب بذل الجهود من جميع الأطراف اليمنية والدولية لمعالجته وإطلاق جميع الأسرى، وهو ما أكدت عليه مفاوضات السلام التي عقدت في العاصمة السويدية ستوكهولم في ديسمبر 2018م بين الأطراف اليمنية برعاية أممية.

حيث تم الاتفاق على إطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين والمفقودين والمحتجزين تعسفياً والمخفيين قسرياً والموضوعين تحت الإقامة الجبرية على ذمة الأحداث لدى جميع الأطراف بدون أي استثناءات أو شروط؛ وذلك بهدف حل القضية بشكل كامل ونهائي[7].

وعلى الرغم من أن كشوفات الطرفين تضمنت أكثر من 15 ألف أسير، لكن الملاحظ أنه ومنذ توقيع الاتفاق في ديسمبر 2018م لم يتم سوى إبرام صفقة واحدة تبادل فيها الطرفان أكثر من 1000 أسير خلال العام 2020م، في ظل تبادل الطرفين الموقعين على الاتفاق الاتهامات بتعطيله.

وتواصلت اجتماعات اللجنة الإشرافية على تنفيذ اتفاق تبادل الأسرى. حيث عقدت الجولة الأولى من المحادثات في العاصمة الأردنية عمان في 16 يناير 2019م بين ممثل الحكومة والحوثيين بعد شهر من اتفاق السويد للمرة الأولى لبحث

تطبيق اتفاق تبادل الأسرى[8]. حيث توافقت اللجنة على خطوات مزمّنة للاستمرار في تحقيق تقدم واتخذ الطرفان الخطوة الأولى بإتمام تبادل قوائم الأسرى والمعتقلين، والإفادات بشأن تلك القوائم.

وعقدت الجولة الثانية من المحادثات لتبادل الأسرى في عمان في فبراير 2019م؛ لبحث الردود التي قدمها كل طرف على ملاحظات الطرف الآخر بحضور ممثلين عن مكتب المبعوث الأممي «مارتن غريفيث» واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وقال رئيس لجنة الأسرى عبدالقادر المرتضى: «إن الشرعية قدّمت قائمة بها أكثر من (9000) اسم، والجماعة قدمت قائمة بها (7500) اسم، وكان هناك أكثر من (2000) اسم مكرر، وأيضًا أكثر من (1400) اسم تمّ إطلاق سراحهم، بالإضافة إلى أسماء وهميّة كانت بالكشوف غير مكتملة البيانات[9].

حصلت انفراجة في الجولة الثالثة من محادثات الأردن التي عقدت في فبراير 2020م والتي استمر ستة أيام. حيث أعلنت «الأمم المتحدة» موافقة ممثلي أطراف النزاع في اليمن على خطة مفصلة لإتمام أول عملية تبادل رسمية واسعة النطاق للأسرى والمحتجزين منذ بداية النزاع، وهي خطوة أولى نحو الوفاء بالتزامات الأطراف بالإفراج المرحلي عن جميع الأسرى والمحتجزين على خلفية النزاع وفقًا لاتفاقية ستوكهولم[10].

وقال بيان مشترك من مكتب المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن «مارتن غريفيث» و«اللجنة الدولية للصليب الأحمر» بشأن مخرجات الاجتماع الثالث للجنة تبادل الأسرى والمحتجزين في العاصمة الأردنية عمّان: «قرر الأطراف البدء فورًا في تبادل القوائم للإعداد لعملية التبادل المقبلة».

وتضمن الاتفاق المستند إلى اتفاق السويد، في مرحلته الأولى الإفراج عن (1420) أسيراً من الطرفين بينهم سعوديين وسودانيين، لكن هذا الاتفاق لم ينفذ بسبب الخلاف على الأسماء.

وعلق فرانز راوخنشتاين، رئيس وفد «اللجنة الدولية للصليب الأحمر» في صنعاء، قائلاً: «على الرغم من الاشتباكات المستمرة، رأينا أن الأطراف قد وجدت أرضية إنسانية مشتركة تسمح للعديد من المحتجزين بالعودة إلى أحبائهم. هذا يدل على أن الأطراف نفسها هي فقط من تمتلك القدرة على إحداث تغيير إيجابي

ودائم. هذا أمر مشجع للغاية ونأمل أن يمهد الطريق لمزيد من عمليات إطلاق السراح في المستقبل القريب».

وعقدت الجولة الرابعة من المفاوضات في جنيف في سبتمبر 2020م لاستكمال الجولة الثالثة من المفاوضات التي عقدت في عمّان. حيث أعلن المبعوث الأممي إلى اليمن أن ممثلي الحكومة اليمنية وحركة أنصار الله اتفقوا على الإفراج الفوري عن مجموعة أولى قوامها (1081) معتقلا وسجينا طبقا لقوائم الأسماء المتفق عليها في ختام المشاورات بين الجانبين التي استمرت أسبوعًا بمدينة «جنيف» السويسرية.

وقال بيان مشترك لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن و«اللجنة الدولية للصليب الأحمر» حول الاجتماع الرابع للجنة الإشرافية المعنية بتنفيذ اتفاق تبادل الأسرى والمعتقلين: «يبني الاتفاق على خطة الإفراج التي توصّل إليها الطرفان خلال اجتماع عمان في فبراير 2020». وشمل الاتفاق إطلاق سراح (680) من أسرى الجيش واللجان الشعبية، و(400) من أسرى الطرف الآخر (الحكومة اليمنية) بينهم 15 سعوديا و4 سودانيين.

وجدد الطرفان التزامهما بموجب اتفاقهما في ستوكهولم عام 2018 بالإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين والمفقودين والمحتجزين تعسفيًا والمخفيين قسرًا والأشخاص قيد الإقامة الجبرية. كما اتفقا على عقد اجتماع جديد للجنة الإشرافية بهدف تنفيذ ما تبقى من مخرجات اجتماع عمّان الذي عقد في شباط/ فبراير 2020م، مع الالتزام ببذل كافة الجهود لإضافة أعداد جديدة بهدف الإفراج عن كافه الأسرى والمعتقلين بمن فيهم الأربعة المشمولين بقرارات مجلس الأمن الدولي وفقاً لاتفاق ستوكهولم، ومن خلال العمل مع اللجنة الإشرافية[11].

نُفذت المرحلة الأولى من الاتفاق في 15 و16 أكتوبر2020، وأخلي سبيل (1065) أسيراً من الطرفين في أكبر صفقة تبادل للأسرى بين أطراف النزاع منذ اندلاع الحرب.

الجولة الخامسة من المفاوضات لتبادل الأسرى التي انطلقت في العاصمة الأردنية «عمان» في 24 يناير 2021م واستمرت نحو شهر برعاية «الأمم المتحدة» و«اللجنة الدولية للصليب الأحمر»، لتنفيذ الشق الثاني من اتفاق «عمان»، واختتمت دون التوصل إلى اتفاق ما بدد الآمال في أطلاق المزيد من

الأســــــرى وأفقدهــم الأمــل في العــودة إلى أهاليهــم.

وأعلــن المبعــوث الأممــي إلى اليمــن «مارتــن غريفيــث»، فشــل مفاوضــات الاجتــماع الخامــس في عــمان بشــأن تبــادل الأسرى والمعتقلــين والمفقوديــن والمحتجزيــن تعســفياً والمخفيــين قسريــاً والموضوعــين تحــت الإقامــة الجبريــة دون التوصــل إلى اتفــاق، حيــث كان مــن المقــرر أن تفــضي هــذه الجولــة إلى الإفــراج عــن (301) أســير مــن الطرفــين.

وذكــر بيــان صــادر عــن مكتــب المبعــوث الأممــي، أنــه بالرغــم مــن عــدم وصــول الطرفــين إلى اتفــاق حــول إطــلاق سراح المزيــد مــن المحتجزيــن خــلال هــذه الجولــة مــن المحادثــات، إلا أنهــما أعلنــا عــن التزامهــما بالاســتمرار في مناقشــة مُحَــدِّدات عمليــة مســتقبلية موسَّــعة لإطــلاق سراح المحتجزيــن.

وعــبر «غريفيــث» عــن خيبــة أملــه لانتهــاء هــذه الجولــة مــن المحادثــات دون الوصــول لمــا يماثــل النتيجــة التاريخيــة للاجتــماع الــذي انعقــد في ســويسرا في شــهر ســبتمبر، والــذي أســفر عــن إطــلاق سراح (1056) محتجــزاً.. حاثًــا الطرفــين عــلى الاســتمرار في نقاشــاتهما ومشــاوراتهما وتنفيــذ مــا اتفقــا عليــه وتوســيع نطــاق الترتيبــات لإطــلاق سراح مزيــد مــن المحتجزيــن في القريــب العاجــل[12].

وبانهيــار هــذه الجولــة مــن المفاوضــات تبادلــت الأطــراف الاتهامــات بإفشــالها وعــدم التوصــل إلى اتفــاق. حيــث أكــد رئيــس الوطنيــة لشــؤون الأسرى «عبــد القــادر المرتــضى»، أن المفاوضــات عــلى ملــف الأسرى في العاصمــة الأردنيــة عــمّان انتهــت دون إحــراز أي تقــدم؛ بســبب تعنــت قــوى العــدوان ومرتزقتهــم، وقــال في تغريــدة عــلى تويــتر: «حاولنــا بــكل الطــرق إنجاحهــا وقدمنــا عــددًا مــن المقترحــات المنصفــة لتجــاوز الخلافــات ولكــن دون جــدوى»[13]. فيــما اتهــم عضــو الوفــد الحكومــي «ماجــد فضائــل» الحوثيــين بالعمــل عــلى تعقيــد ملــف الأسرى وتعمــد إفشــال المحادثــات والمطالبــة بأســماء لا وجــود لهــا[14].

عضــو المجلــس الســياسي الأعــلى «محمــد عــلي الحــوثي» اعتــبر في تغريــدة لــه عــلى «توتــير»، فشــل جولــة عــمّان 3» تواصُــلاً لتوجُّــه دول العــدوان لإفشــال أيّ مســاعي ســلام دوليــة».. لافتــا إلى أن «ملــفّ تبــادل الأسرى ملــفّ إنســاني صــرف، وعــدم الســماح بإنجــاز أيّ تقــدُّم فيــه تعبــيراً عــن رفــض عمــلي للمبعــوث الأممــي».

كــما أطلقــت الســلطة في صنعــاء في إبريــل 2021م مبــادرة لتبــادل شــاملة لــلأسرى بالتزامــن مــع قــدوم شــهر رمضــان، وفي اليــوم التــالي أعلــن رئيــس الفريــق الحكومــي

المعني بالأسرى والمختطفين «هادي هيج»، «جاهزية الحكومة الكاملة للقيام بصفقة تبادل للأسرى والمختطفين الكل مقابل الكل بمناسبة قدوم شهر رمضان. إلا أن ذلك الترحيب لم يليه إي إجراءات عملية نتيجة قيام السعودية بإعاقة عملية تبادل كامل للأسرى بين أطراف الصراع المحلية؛ كونها تريد أن يقتصر الاتفاق على الأسرى السعوديين[15].

وقال «المرتضى» في تصريحات صحفية: «إن الطرف الحكومي تلقى توجيهات سعودية بمنع عمليات التبادل المحلية منذ شهر مارس 2021م ولم نستطع سوى تنفيذ بعض العمليات الفردية»، لكن آخرين انتقدوا التدخل السعودي الإماراتي في مباحثات الأسرى مؤكدين على ضرورة أن تبقى شأناً يمنياً، لأن التدخلات تشكل عائقا فعليًا لملف الأسرى وبقية الملفات العالقة[16].

الوساطات المحلية:

وفي مقابل فشل المجتمع الدولي والأمم المتحدة في إحداث اختراق في ملف الأسرى وإتمام صفقات التبادل، نجحت الوساطات القبلية في تنفيذ عدد من صفقات التبادل.

وفي هذا الصدد يشير رئيس اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى «عبد القادر المرتضى» في حديثه لـ «منتدى مجال» أن الصفقات التي تمت عبر الأمم المتحدة واحدة فقط، والتي نفذت في 15و16 أكتوبر 2020م وتم فيها تبادل (1060) أسير من الطرفين، وكان من ضمنهم 15 سعوديين و4 سودانيين، أما بالنسبة للصفقات المحلية فهي بالمئات منذ العام 2015 وحتى الآن.

وكشف المرتضى أن صفقات التبادل المحلية تم خلالها تبادل حوالي (9000) أسير من الطرفين، وهي تتم إما بالتواصل المباشر مع الطرف الآخر أو عبر وسطاء من مشايخ قبليين أو شخصيات اجتماعية.

وقال: « إن الجهود المحلية متواصلة وهي لا تتوقف، ونحن نعول عليها أكثر من الجهود الأممية؛ لأن ثمرتها في السنوات الماضية كانت أفضل، ونحن نعمل بشكل متواصل على تشجيع أي جهود محلية وندعمها للمضي قدماً في حلحلة هذا الملف».

وفيما يتعلق بالمستجدات في هذا الملف، كشف «المرتضى» في حديثه للمنتدى، أن هناك تواصلاً مستمرًا مع الطرف الآخر عبر مكتب المبعوث الأممي، وهناك جهود تبذل حالياً من قبل مكتب المبعوث للتوصل إلى اتفاق جديد على صفقة واسعة، ونأمل أن يكتب لهذه الجهود النجاح.

وأضاف: «رؤيتنا للتوصل إلى حل جذري لهذا الملف، تتمثل في التعامل الإنساني مع هذا الملف والابتعاد عن تسييسه واستخدامه كورقة ابتزاز سياسي، فلو تحققت هذه الأمور لاستطعنا التوصل إلى حل جذري وشامل لهذا الملف».

الموقف الأممي من ملف الأسرى:

يجمع الكثير من المراقبين على أن «الأمم المتحدة» ساهمت في تعقيد ملف الأسرى؛ كونها ربطته بالجانب السياسي خلال محادثات السويد، وساهمت في إفشال المفاوضات الخاصة بصفقات التبادل، في حين لم يقم المجتمع الدولي بممارسة الضغط على الطرف المعرقل للإفراج عن الأسرى، بالإضافة إلى أن التدخلات الإقليمية والدولية ساهمت في إفشال مفاوضات تبادل الأسرى.

لقد جرت العادة أن تعبر منظمة الأمم المتحدة عن قلقها الدائم من الوضع في اليمن، وأمام قضايا متعددة وجرائم مروعة كانت تكتفي بالتعبير عن قلقها فحسب، إلا أن ملف الأسرى ومظلوميتهم الكبرى لم تنل حتى نصيبًا يسيراً من قلقها[17].

وفي هذا السياق يصف المرتضى دور الأمم المتحدة بأنه «لم يرقَ إلى المستوى المطلوب، ولم تضغط على الطرف الآخر للوفاء بالتزاماته، بل اتبعت أسلوب المداراة للطرف الآخر خلال مدة المفاوضات، ولم تحاول استخدام أي وسيلة ضغط عليه رغم اتضاح صورة العرقلة من جانبه».

ومما يؤكد قصور الموقف الأممي تجاه الأسرى أنها لم تكلف نفسها حتى إدانة ما يتعرض له الأسرى في سجون التحالف والقوات التابعة له من انتهاكات وجرائم تعذيب وسحل وإعدامات، بل لزمت الصمت رغم ما تم توثيقه من جرائم بحق الأسرى من الجيش واللجان الشعبية.

صعوبات تواجه مفاوضات التبادل:

لا شك أن مفاوضات تبادل الأسرى تواجه صعوبات كثيرة، منها: انعدام الثقة بين الأطراف، والخلاف على الأسماء المقدمة، وكذا المخفيين قسرًا الذين لا يزال مصيرهم مجهول، بالإضافة إلى الخلافات والانقسامات بين ما يسمى حكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي الذي يرفض الإفراج عن الأسرى، في مقابل وحدة القرار والموقف لوفد صنعاء المفاوض في هذا الملف الإنساني.

عدم امتلاك حكومة الشرعية للقرار على الفصائل المتصارعة في مناطق سيطرتها وفشلها في العمل كجبهة موحدة في ملف الأسرى، كان له دور كبير في تعقيد مفاوضات التبادل وإفشالها. وبشكل عام يرفض المسؤولون الميدانيون مبادلة أسرى من الموجودين لديهم مقابل أسرى من جبهات أخرى، إذ يفضلون إجراء تبادل محلي لإخلاء سبيل رجالهم، هذا الافتقار لوحدة القرار يؤثر على قدرة مفاوضي الحكومة في التوافق فيما بينهم على الأسماء التي يريدون تقديمها للحوثيين بغية الإفراج عنهم، ويُعقّد مسار التنسيق المطلوب للتوصل إلى مبادلات أكبر[18].

في حين يرى مراقبون أن صفقة التبادل الوحيدة التي تم تنفيذها برعاية أممية استغرقت عامين؛ بسبب عيب في «اتفاقية ستوكهولم» التي ربطت مسألة تبادل السجناء بمفاوضات السلام؛ ما أدى إلى تسييس العملية، كما أنها أثرت بشكل سلبي على جهود الوساطة المحلية التي أثبتت نجاحها، كما أن التبادل وفق مبدأ الكل مقابل الكل مثل تحديا لجميع الأطراف للوفاء بالتزاماتها ومن الصعوبة بمكان تنفيذه.

وفي السياق، يرى «عبد القادر المرتضى» في حديثه لـ«منتدى مجال» أن من أهم الصعوبات التي تواجه اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى في هذا الملف «تعدد الأطراف وتباينها بالنسبة للطرف الآخر، وإخفاء الآلاف من أسرانا، ورفض الإفصاح عن مصيرهم، وضعف الأداء الأممي في هذا الملف، وعدم استخدامها لوسائل الضغط لتنفيذ ما تم التوافق عليه، والتعامل اللاأخلاقي واللاإنساني من قبل الطرف الآخر مع أسرانا من التصفيات الميدانية والتعذيب والانتهاكات المتكررة بحقهم».

وأضاف: «اتفقنا في السويد 2018 على تبادل شامل وكامل، لكن للأسف لم يكن هناك إمكانية لتنفيذه على أرض الواقع؛ لأنه كان هناك عوائق اعترضت ذلك، واضطررنا للرجوع إلى التنفيذ المرحلي».

الاســـتنتاجات:

مـن خـلال البحـث والتدقيـق والتحليـل يمكـن تلخيـص أبـرز الأسـباب والعوامـل والإشـكاليات التـي أدّت إلى تعـثرّ ملـف الأسرى ووصولـه إلى طريـق مسـدود بمـا يـأتي:

1 - ربـط الأمـم المتحـدة ودول التحالـف ومـا تسـمى الشرعيـة ملـف الأسرى بالملفـين السـياسي والعسـكري خـلال مفاوضـات السـلام اليمنيـة في السـويد ومـا تلاهـا مـن محادثـات، عـلى الرغـم مـن أن هـذا الملـف إنسـاني بحـت ولا يجـوز ربطـه بالملفـات الأخـرى مـا أدّى إلى تعـثرّه.

- الإصرار عـلى اعتـماد مبـدأ «الـكل مقابـل الـكل»، ترتـب عليـه الكثـير مـن الإشـكاليات والصعوبـات الفنيـة والكثـير مـن الخلافـات حـول قوائـم الأسرى لـدى الطرفـين، وبالتـالي توقـف صفقـات تبـادل الأسرى التـي كانـت تتم بشـكل جـزئي إمـا بتوافقات رسـمية أو بجهـود قبليـة.

2 - عـدم قـدرة وفـد الشرعيـة عـلى إعـداد كشـف شـامل يحتـوي عـلى جميـع أسـماء الأسرى لـدى طـرف صنعـاء عندمـا طلـب منـه ذلـك أثنـاء المفاوضـات، وذلـك نتيجـة مغادرتهـم اليمـن منـذ عـام 2015م وغيابهـم عـن المشـهد اليمنـي ومـا يحـدث في الجبهـات، وعـدم اكتراثهـم لمصـير الأسرى والجرحـى والمفقوديـن في صفـوف قواتهـم المدعومـة مـن التحالـف وغـير ذلـك مـن التفاصيـل التـي دفعـت الوفـد القـادم مـن الريـاض لاختـلاق أسـماء وهميـة وشروط تعجيزيـة أمـام وفـد صنعـاء الـذي كان قـد أعـدّ كشـفًا دقيقـاً بأسـماء الأسرى، وقـام بتسـليمه بمجـرد أن طُلـب منـه ذلـك؛ مـما أثـار حفيظـة الطـرف الآخـر ودفعـه للمماطلـة.

3 - بعـد تسـليم وفـدي الطرفـين كشـوفات بأسـماء الأسرى للأمـم المتحـدة، باتت الأسـماء التـي تضمنتهـا تلـك الكشـوفات ملزمـة للطرفـين، مـا دفـع بعـض الأطـراف لرفض أي صفقـة تبـادل خـارج الأطـر الرسـمية، وبالتـالي تعـثرت جهـود الوسـاطة التـي كانـت تقودهـا وجاهـات اجتماعيـة وقبليـة ومنظـمات محليـة بـين الحـين والآخـر وتنجـح في إبـرام صفقـات تبـادل لعـشرات ومئـات الأسرى.

4 - مارسـت السـعودية الكثـير مـن الضغـوط عـلى الطـرف التابـع لهـا، وأجبرتـه عـلى افتعـال الإشـكاليات وطـرح شروط تعجيزيـة تضمـن عـدم إحـراز أي تقـدم في حلحلـة ملـف الأسرى؛ ليتسـنى للريـاض إبـرام صفقـات تبـادل مـن تحـت الطاولـة للإفـراج عـن الأسرى السـعوديين.

التوصيـــــات:

1 - يجب على جميع الأطراف الالتزام بما تم التوافق عليه، والتعامل بجدية مع ملف الأسرى باعتباره ملفًا إنسانيًا بحتًا، وعدم تسييس هذا الملف وفصله عن أي مفاوضات سلام، وعلى جميع الأطراف تقديم كشوفات بالأسرى لديها فكثير من الأسر لا تعرف حتى مصير عائلها إلى حد الآن.

2 - ربط قضية الأسرى والمعتقلين بأية أجندة أو مفاوضات سياسية يعتبر انتهاكًا للقانون الدولي، وبقاء الأسرى في السجون لن يغير من طبيعة المواجهات في الميدان.

3 - على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الضغط على جميع الأطراف لتنفيذ صفقات التبادل لإطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين دون قيد أو شرط؛ كونهم يعيشون ظروفًا إنسانية صعبة، وضرورة الابتعاد عن توظيف هذا الملف إعلاميا لتحقيق مكاسب على حساب آلاف الأسرى.

4 - ضرورة مضاعفة «اللجنة الدولية للصليب الأحمر» لجهودها في التواصل مع جميع الأطراف والوسطاء؛ لتسهيل عملية تبادل الأسرى، والعمل على تعزيز الثقة بين الأطراف المنخرطة في المفاوضات، فليس من المعقول أن تستمر المفاوضات أشهرًا وسنوات لإنجاز صفقة تبادل واحدة.

5 - على «الأمم المتحدة» و«اللجنة الدولية للصليب الأحمر» العمل بجدية لمعالجة الإشكاليات المتعلقة بملف الأسرى والمعتقلين التي تواجه تنفيذ «الكل مقابل الكل» بالاستفادة من تجارب المفاوضات السابقة، وفي مقدمة ذلك التحقق من الأسماء ووضع المعالجات المناسبة للأسماء محل الخلاف.

6 - ضرورة تحرك منظمات المجتمع المدني للقيام بدورها فيما يتعلق بملف الأسرى وتوضيح معاناتهم والمطالبة بالإفراج عنهم.

7 - لخلق رأي عام مناصر لقضية الأسرى، يجب أن تقوم وسائل الإعلام والمنظمات الحقوقية المحلية والدولية بإطلاق حملة دولية لتسليط الضوء على معاناة الأسرى وإعادة هذا الملف إلى دائرة الاهتمام، والعمل على إنشاء صندوق دعم الأسرى لمساعدتهم والعمل على تأهيلهم.

8 - يجب على جميع أطراف الصراع العمل على تحسين أوضاع الأسرى والمحتجزين وتمكينهم من التواصل بأسرهم باعتبار ذلك من حقوقهم التي كفلتها القوانين

الدولية، وعدم تحقيق نجاح في هذا الجانب يمثل فشلاً ذريعًا للمنظمة الأممية واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

9 - لتعزيز الشفافية والمصداقية، يجب على جميع الأطراف السماح لفريق «اللجنة الدولية للصليب الأحمر» من زيارة جميع السجون والاطلاع على أحوال المحتجزين.

10 - هناك أعداد كبيرة من الأسرى والمعتقلين لم تتضمنها قوائم الكشوفات التي تم تسليمها في مفاوضات السويد 2018، ما يتطلب العمل على تحديث هذه الكشوفات لتنفيذ صفقات جديدة تشمل الأسرى الجدد.

11 - لضمان نجاح أي مفاوضات قادمة، على «مكتب المبعوث الأممي» و«اللجنة الدولية للصليب الأحمر» عقد اجتماعات منفصلة مع الأطراف؛ لردم فجوة الخلافات وحل الإشكاليات المتعلقة بالأسماء وغيرها لضمان نجاح المفاوضات.

12 - لضمان إطلاق أكبر عدد من الأسرى، يجب أن تركز الجهود على إطلاق الأسرى العاديين والذين لا علاقة لهم بالصراع، وهم نسبة كبيرة، وتأجيل المفاوضات محل الخلاف على الأسرى من الشخصيات البارزة.

13 - من المعيب بقاء أي سجينات أو مختطفات، كون ذلك يتنافى مع تعليم الدين الإسلامي والأعراف القبلية اليمنية والمبادئ الإنسانية، وعلى أي طرف لديه سجينات المبادرة إلى إطلاقهن.

14 - أثبتت الوساطات المحلية نجاحها خلال الفترات الماضية، مقابل تعثر المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة، ما يتطلب تشجيع الوساطات المحلية سواء قبلية أو غيرها ومساندتها، وعلى مكتب المبعوث الأممي مساندة صفقات التبادل المحلية، وتذليل الصعوبات أمامها؛ كونها مكملة لجهود الأمم المتحدة في هذا الجانب.

15 - يجب أن يضع الجميع في الاعتبار -سواء الأطراف المتفاوضة أو الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر- معاناة الأسرى وأسرهم.

16 - يجب أن يكون ملف الأسرى حاضرًا على مدار العام وألا يبقى الاهتمام بهذا الملف في أوقات محددة أو نتيجة تطورات ميدانية.

قائمة المراجـــع:

1 - موقع الأمم المتحدة مكتب المفوض السامي https://www.ohchr.org/AR

2 - موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر https://www.icrc.org/ar

3 - موقع وكالة الأنباء اليمنية (سبا) https://www.saba.ye/ar/news481612.htm

4 - اليمن: مشاهد دمار مفجعة، ومحتجزون بين قتيل أو مصاب 1 سبتمبر 2019م https://www.icrc.org/ar

5 - (ديبريفر) اليمن .. الصليب الأحمر يعبر عن قلقه من قصف سجن في ذمار https://debriefer.net/news-11063.html

6 - موقع 26 سبتمبر نت- العدوان يستهدف سجن الأسرى الذي يتواجد فيه 3 ألف أسير https://www.26sep.net

7 - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن https://osesgy.unmissions.org/ar

8 - فرانس -24 طرفا النزاع اليمني يجتمعان في الأردن لبحث سبل تطبيق اتفاق تبادل الأسرى https://www.france24.com

9 - هل يتوصل الاجتماع الثاني لتبادل الأسرى في الأردن إلى حلول حقيقية؟ المشهد العربي| https://almashhadalaraby.com/news/67846

10 - صحيفة الدستور الأردني، الأطراف اليمنية تتفق من عمّان على بدء تبادل الأسرى https://www.addustour.com/articles

11 - RT عربية 27 سبتمبر 2020م- بيان أممي بشأن اتفاق تبادل الأسرى في اليمن https://arabic.rt.com

12 - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن https://osesgy.unmissions.org/ar

13 - صفحة عبد القادر المرتضى رئيس اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى https://twitter.com/abdulqadermortd

14 - ماجد فضائل، عضو في وفد الحكومة، 22 فبراير2021، https://twitter.com/mfadail/status/1363613883823448068

15 - موقع ديبريفر «التبادل الشامل للأسرى» بين أطراف الصراع اليمنية.. هل

حُسن النوايا حاضرة فعلاً؟ https://debriefer.net/news-24404.html

16 - نفس المرجع السابق.

17 - موقع «قناة العالم» ماذا يجري في خفايا سجون العدوان الأمريكي-السعودي بحق أسرى اليمن؟ 15 نوفمبر – 2020م https://www.alalam.ir/news

18 - المفاوضات الأممية لتبادل الأسرى تصل إلى طريق مسدود - مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/14382

منتدى مجال

سياسي - اجتماعي - استشاري